



## الفصل الثالث

### التحرير، وأسواق العمل، ومكاسب المرأة؛ صورة مختلطة

بطبيعة الحال، تتأثر سبل المرأة للرزق، خاصة في الدول النامية، بالتوظيف، تأثراً كبيراً، وليس بالهين. وتؤثر سياسات التحرير على الاقتصادات القائمة على الزراعة من خلال تأثيرها على نوعيات السلع التي تنتجها الدولة، واتساع الأسواق وإمكانية الوصول إليها (من خلال إضفاء الطابع التجاري)، ودرجة الاندماج في الاقتصاد الدولي. ونتيجة لذلك، تتأثر قدرة المرأة على توفير الدخل لأسرتها في القطاع الزراعي - سواء من خلال إنتاج ما تقتات عليه الأسرة أو من خلال إنتاج المحاصيل النقدية للأسواق المحلية أو إنتاج سلع التصدير - تأثراً شديداً بسياسات التحرير. هذا بالإضافة إلى أن مثل تلك السياسات تؤثر على درجة تحول العمل إلى الإطار غير الرسمي. ويتناول القسم الثاني من هذا التقرير تلك القضايا بمزيد من التفصيل.

### التجارة المحررة وتدفق الاستثمارات

#### التأثير على التوظيف

تزايدت التجارة وتدفق الاستثمار في السنوات الأخيرة، كما لاحظنا في الفصل السابق، سواء نتيجة لسياسات الليبرالية الجديدة أو للجهود التي تقودها الدول لدفع توجه الاقتصاد نحو الخارج. ويمكن أن يكون للتغير في تلك السياسات تأثير مهم على التوظيف، ويمس النوع الاجتماعي، نظراً لتقسيم سوق العمل. ويذهب المؤيدون إلى أن تحرير التجارة، على وجه الخصوص، استراتيجية تساوي بين الجنسين. فسياسات أسعار الصرف الأكثر مرونة، وخفض الحواجز أمام التجارة (أي تقليص الحصص والتعريفات الجمركية) يسمح للدول بالتوسع في صادرات السلع التي تستطيع إنتاجها بأقل التكاليف، مما يحفز الطلب على التصدير. كذلك تستطيع الدول أن تستورد سلعاً وسيطة ورأسمالية

تعتمد قدرة المرأة على تحقيق المساواة مع الرجل في الرفاه، على نوعية سياسات الاقتصاد الكلي واستراتيجيات التنمية المتبعة؛ ويرجع ذلك إلى اختلاف قدرات كل من المرأة والرجل، واختلاف إتاحة الموارد - مثل الوقت، والأرض، والائتمان - أمام كل منهما. وتؤثر نقاط الانطلاق المتباينة هذه على قدرة المرأة على إدراج الدخل والحصول على التأمين الاجتماعي. إن سياسات الاقتصاد الكلي تُنفَّذ عبر نظام من الفصل في الوظائف على أساس النوع الاجتماعي، وهو عامل مهم، حتى عندما تتساوى الفرص في المجالات الأخرى بين المرأة والرجل، عند التساوي بينهما في المؤهلات، والمهارات، والسيطرة على الأصول. وبالرغم من وجود بعض الاختلافات في ظروف كل دولة، فلا يزال الفصل في الوظائف بين العمل المأجور وغير المأجور، وداخل سوق العمل المأجور - على أساس الوظيفة، وكذلك على أساس الصناعة - سائداً على مستوى العالم: ولم يظهر من أمارات الحد من هذا التوجه إلا النزر اليسير<sup>1</sup>. هناك اختلافات بين المرأة والرجل في قدرات كل منهما، والإمكانات المتاحة أمامه، في كسب الرزق، وذلك نتيجة للمعاملة التفضيلية في الأسواق المهمة مثل أسواق العمل، والأراضي، والائتمان. وبالتالي، تتوقف قدرة سياسات الاقتصاد الكلي على دفع المساواة بين الجنسين، أولاً على درجة تحسن النمو الاقتصادي، وثانياً، على تأثير النمو في التوزيع على أساس النوع الاجتماعي؛ من خلال الإنفاق العام، وعبر توزيع الموارد داخل العائلة والأسرة، وعبر مختلف الأسواق.

ينظر هذا الفصل في المسارات التي تُنتج، من خلالها، سياسات التحرير نتائج تمس النوع الاجتماعي، مع التركيز على التغيرات القابلة للقياس في سوق العمل. ويعود هذا التركيز، جزئياً، إلى تأكيد مؤيدي العولمة على آثار التحرير المفيدة لعمل المرأة ودخلها. وتختبر القرائن المقدمة هنا صدق هذا الادعاء.

المنخفض التكلفة. وقد يؤدي نمو التشغيل الناتج عن الاستثمار الأجنبي المباشر إلى توظيف غير مباشر للمرأة لدى الشركات المتعددة الجنسيات. فقد تعمل، على سبيل المثال، لدى مؤسسات محلية متعاقدة من الباطن مع شركات خارجية أجنبية أضخم، مع اعتماد التوظيف المحلي على العقود مع الشركات المتعددة الجنسيات.

وهناك من الأدلة ما يشير إلى أن توظف المرأة ونصيبها من العمل بأجر قد ارتفعاً، خلال العقود الثلاثة الأخيرة، نتيجة لتحرير الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة. بيد أن هناك صعوبة متزايدة في التمييز بين آثار كل من تحرير التجارة وتحرير الاستثمار على النوع الاجتماعي: إذ يتطابقان جزئياً، أحياناً لأن الشركات المتعددة الجنسيات التي تستخدم النساء تتركز - إلى حد كبير - في إنتاج الصادرات المنخفضة التكلفة. ويلاحظ وجود سمات النوع الاجتماعي هذه في التوظيف عبر مختلف المناطق والدول، وفي مستويات متوسط دخل الفرد. وقد أدى ذلك إلى الاعتقاد بأن التوظيف قد "تأثت" أو أصبح

أرخص، مما قد يقلص تكاليف الإنتاج ويرفع الإنتاجية. وبالنسبة للدول النامية، يُتوقع أن يؤدي تحرير التجارة إلى تحفيز الطلب الأجنبي على السلع المصنعة ذات العمالة الكثيفة، وعلى حاصلات التصدير الزراعية العالية القيمة. ومع الضغوط التي تتعرض لها المصانع لاستخدام العمالة الأقل كلفة، نتيجة للمنافسة الدولية، يؤدي الانخفاض النسبي لأجر المرأة إلى جعلها مصدر عمالة جذاب، وهو ما من شأنه أن يزيد من تشغيل النساء. ويحتاج أيضاً بأن تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر من شأنه أن يحسن من إتاحة العمل بأجر أمام المرأة. ويلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دور الادخار الأجنبي الذي يحفز الاستثمار بشكل يفوق ما كان متاحاً لو أن الدولة اعتمدت على موارد الادخار والاستثمار المحلية فقط. لذلك فمن شأن الاستثمار الأجنبي المباشر أن يلعب دور مولّد الوظائف. وأغلب الظن، أن تستفيد المرأة في الدول النامية من ذلك، بشكل تفضيلي، بما أن الاستثمار الأجنبي المباشر في تلك الدول عادة ما يتجه إلى الصناعات الكثيفة العمالة التي تسعى إلى مواقع الإنتاج

### إطار 3.1 التكنولوجيا العالية والكعب العالي في الاقتصاد العالمي: المرأة، والعمل وهوية الياقات القرمزية

في أوائل تسعينيات القرن العشرين، شهدت باربادوس تزايداً حاداً في توظيف النساء في صناعة المعلوماتية. وقد أدت النساء اللاتي استخدمن في تلك الوظائف عملاً لم يُسمع به حتى وقت قريب، في تلك الجزيرة الصغيرة بشرق منطقة البحر الكاريبي: وهو ما يمثل تغييراً هائلاً في أنماط العمالة واستخدام التكنولوجيا في الميدان العالمي. وقد ارتبطن - نظراً لعملهن مشغلات بيانات - بالعاملين في الخدمات في مناطق شديدة التباعد مثل أيرلندا، وجمهورية الدومينيكان، وجاميكا، وموريشيوس، والولايات المتحدة: إذ تميز عصر المعلومات بتكثيف العابر للقوميات من إنتاج واستهلاك العمالة، ورأس المال، والسلع، والخدمات، والأنماط الشائعة. هذا العمل (القرمزي الياقات) مصطبغ بالنوع الاجتماعي، ليس فقط لأنه يقتصر اقتصاداً شبه كامل على توظيف النساء، ولكن لأن آلية العمل نفسها تكتسي بالسمات النسائية اللازمة، والتي تشمل السلوك المسؤول مع الاهتمام الدقيق بالتفاصيل والتقنية التي تتميز بالسرعة والدقة في التعامل مع لوحة المفاتيح.

وعلى المستوى العالمي، تمثل العملات الجديدة ذوات الياقات القرمزية في المعلوماتية، إعادة صياغة بسعر أقل لياقات الأعمال الخدمية البيضاء. فما كان يعتبر في السابق من أعمال الكمبيوتر المعلوماتية التي تعتمد على المهارة، يمكن أدائها الآن فيما وراء البحار دون الإخلال بالمنتج أو سرعة إنتاجه.

أحياناً ما يقلّ أجر مثل هذا العمل عن أجر العمل في حقول القصب، إلا أن جو المكتب النظيف عادة ما يجذب المرأة. ولكن، بالرغم من صورة الازدهار والاحترافية التي تصفها العملات ذوات الياقات القرمزية، يشي مشهد في الطريق بين كريستين، التي تعمل في المعلوماتية، وصديقتها السابق "بول" بقصة أخرى. فما إن ظهرت العاملة من المبنى بصحبة صديقاتها، إلا وبدأ "بول" في الصياح مستدعيّاً كل المارة للاقتراب، قائلاً "أترونها؟ أترونها؟ لا تغتروا بما ترتدي، عندما يأتي يوم الجمعة لا تحمل إلى البيت سوى 98 دولاراً". الرسالة التي تحملها تلك الثورة هي: "لو ظننتموها، أيها الناس، خطأً، امرأة من الطبقة المتوسطة ذات عمل مكتبي محترم، فدعوني أقول لكم إنها في واقع الأمر مجرد فتاة قروية ليس لها سوى دخل عاملة في مصنع." هذا الصديق السابق الناقم، بمقارنته لواقع راتب كريستين الهزيل بمظهرها المثير للإعجاب، يهدد بتقويض الصورة القوية التي حرصت العملات وصناعة المعلوماتية التي تستعملهن على خلقها ودعمها.

المصدر: Freeman 2000

الصين الشعبية وجمهورية كوريا (الجدول 3.1).<sup>3</sup> ففي تلك الحالات، ومع ارتفاع الأجور، وظهور مواقع منخفضة الأجور، نقلت المصانع عملياتها الكثيفة العمالة إلى دول جنوب شرق آسيا، وكذلك إلى أمريكا الوسطى. ويرجع انخفاض نصيب المرأة في الوظائف الصناعية، في بعض تلك البلدان، في جانب منه، إلى المنافسة من قبل المواقع الأكثر انخفاضاً في الأجور (مثل الصين)، مما يؤكد عدم استقرار التوظيف في الصناعات الكثيفة العمالة، الموجهة للتصدير.

جدول 3.1 نصيب المرأة من العمل المأجور في الصناعة، اقتصادات آسيوية مختارة (2000 - 1991)			
التغير بالنقطة المئوية	2000 (%)	1991 (%)	
+4	46	42 <sup>(1)</sup>	الصين
-4	43	47	إقليم هونغ كونغ الإداري الخاص بجمهورية الصين الشعبية <sup>(3)</sup>
-5	36	41 <sup>(2)</sup>	جمهورية كوريا
-4	41 <sup>(3)</sup>	45	سنغافورة
-3	42	45	مقاطعة تايوان الصينية
-1	49	50	تايلاند <sup>(4)</sup>

حواشي: (1) البيانات عن عام 1990؛ (2) البيانات عن عام 1992؛ (3) البيانات عن عام 1999؛ (4) البيانات خاصة بإجمالي العمالة في الصناعة. المصدر: مصدر البيانات ILO2004b، فيما عدا مقاطعة تايوان الصينية، فبياناتها من Directorate General of Budget and Statistics 2003، والصين، وبياناتها من National Bureau of Statistics 2004.

وقد انخفض توظيف المرأة في الصناعة، في عدد من الدول الأفريقية، نتيجة منافسة واردات السلع المصنعة الرخيصة القادمة من دول نامية أخرى - الوجه الآخر لتحرير التجارة. فقد أدى انهيار صناعة النسيج في زيمبابوي وتنزانيا، على سبيل المثال، إلى فقد الوظائف في الصناعات التي تهيمن عليها المرأة، وقد نجم الانهيار عن تدفق الواردات الأرخص من آسيا بعد تخفيض التعريفات الجمركية. وكانت هناك اتجاهات مماثلة في كوت ديفوار، ونيجيريا، وكينيا، وغانا، وجنوب أفريقيا.<sup>4</sup> وفي العديد من الدول المتقدمة أيضاً، أدى ازدياد التجارة إلى فقد غير متناسب في وظائف النساء في العديد من الصناعات ذات التركيز العالي للمرأة مثل صناعات المنسوجات، والملابس، والأحذية، والمنتجات الجلدية.<sup>5</sup>

كثيف النساء في العالم النامي، مدفوعاً في ذلك بتحول إلى التوجه الخارجي. ويمتد ذلك التوجه إلى قطاع الخدمات، كما يشمل طائفة متنوعة من الوظائف، بما فيها السياحة، والمعلوماتية، وتشغيل البيانات، والتي تدر كلها عملة صعبة. وأحياناً ما يُنظر إلى التوظيف في قطاع الخدمات - على الأقل، بمعنى الوظائف المكتبية - على أنه مرغوب فيه أكثر من وظائف التصنيع: إذ يُنظر إليه على أنه أرقى مكانة. بيد أنه قد لا يوفر فارقاً يعتد به من حيث الأجر والأمن (انظر الإطار 3.1).

كذلك ارتفع تشغيل النساء في القطاع الزراعي، حيثما خلق تحرير التجارة عملاً موسميّاً في مجال الصادرات الزراعية.<sup>2</sup> ففي حالة صناعة تصدير العنب في شيلي وفي جنوب أفريقيا، على سبيل المثال، تعتبر المرأة المصدر المفضل للعمالة المؤقتة، ولا تحتفظ إلا بنصيب قليل من الوظائف الدائمة: وهي ظاهرة ملحوظة في عدد من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء أيضاً. قد يُنظر إلى فرص العمل هذه على أنها وسيلة تتيح للمرأة تنويع مصادر الدخل، ولكن الدخل التي يُتحصل عليها في ظل تلك الظروف، غير مستقرة بطبيعتها: وسوف يغطي الفصل السادس هذا الموضوع بمزيد من التفصيل.

## نوعية الوظيفة

تتوقف مكاسب التوظيف، الناتجة عن تحرير التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر، على عوامل مختلفة، تشمل الرواتب (سوف يناقشها القسم التالي)، وظروف العمل، وأمن العمل. وباعتماد تلك المعايير، تغدو الفوائد التي تجنيها المساواة بين الجنسين في التوظيف، من التجارة والاستثمار الأجنبي، محل تساؤل. ويعود ذلك في جانب منه إلى أن الوظائف التي تستطيع المرأة العثور عليها تفتقد الاستقرار بدرجة أكبر مما تفتقده الوظائف في القطاعات التي يهيمن عليها الرجال. فالبيانات تشير إلى أن مكاسب توظيف المرأة، على سبيل المثال، ليست بالدائمة في كل الأحوال. ويتضح انخفاض نصيب المرأة من العمل بأجر، جلياً، في قطاع الصناعة، في طائفة متنوعة من البلدان. ويبدو أنه في بعض الحالات، ومع "نضج" الدول النامية صناعياً، وتخلصها من الوظائف الكثيفة العمالة في الصناعة، تفقد المرأة الوظائف في الصناعات الآخذة في الانحسار، ولكنها تواجه صعوبة في الحصول على نصيب في المجالات الصناعية الأكثر اعتماداً على رأس المال. ويتضح ذلك، على وجه الخصوص، في اقتصادات المستوى الأول الشرق آسيوية، مثل مقاطعة تايوان الصينية، وسنغافورة، وإقليم هونغ كونغ الإداري الخاص بجمهورية

إن ظروف العمل في الوظائف التي تستطيع المرأة الحصول عليها، تثير التساؤل حول ما إذا كانت مثل تلك الوظائف تمكينية للنوع الاجتماعي. وفي الحالات التي حصلت المرأة فيها على وظائف في قطاع التصدير الرسمي، كما هو الحال في شرق آسيا، على سبيل المثال، عادة ما تتسم ظروف العمل بالقسوة والتعرض للمخاطر، وفي بعض الأحيان تعمل المرأة لساعات أطول من تلك التي يعملها الرجل المستخدم في الصناعات غير التجارية. وسواء استُخدمت المرأة بشكل مباشر من قِبَل الشركات المتعددة الجنسيات أو لدى مؤسسات محلية تعمل بعقود من الباطن مع مؤسسات أضخم تعمل ضمن سلاسل متاجر السلع العالمية، فليس للمرأة العاملة في قطاع التصدير إلا القليل من القوة التفاوضية من أجل ظروف عمل أفضل: ويعود ذلك جزئياً إلى قدرة المؤسسات على التنقل. وهكذا يمكن أن تؤدي المطالبة بظروف عمل أفضل، أو عدد ساعات عمل أقل، أو وظائف أكثر أمناً، إلى انتقال المؤسسات إلى مواقع أخرى أو إلى أن تعهد بالعمل لمواقع إنتاج أقل تكلفة، فتتسبب بذلك في خسارة الوظائف. ويتركز النساء في مثل تلك الوظائف تواجهن تحديات أكبر من الرجال فيما يتعلق بتحسين ظروف العمل. وحتى في المواقع التي تُلاحظ فيها الآثار المفيدة للتوظيف، كما هو الحال مثلاً في زيادة توظيف النساء في قطاع الملابس في بنجلاديش، تُضعف المنافسة بين الدول المنخفضة الأجور من وضع العمال في حالة ظهور منتج ينتج بتكلفة أقل. ويُتوقع أن تقل فرص العمل في بنجلاديش، على سبيل المثال، في المستقبل القريب، بسبب انتهاء العمل باتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن الملابس والمنسوجات (اتفاقية الألياف المتعددة) والمقرر له عام 2005، و كانت هذه الاتفاقية قد حددت حصصاً لواردات المنسوجات إلى الاقتصادات المتقدمة. ولعدد من الدول المتمتعة بتواجد مضمون في أسواق الدول المتقدمة أن تتوقع أن يقصدها من تلك الأسواق منتجون ينتجون بتكلفة أقل، في صناعات منسوجات متطورة للغاية، مثل الصين.<sup>6</sup> بعبارة أخرى، يُتوقع أن تحت إعادة توزيع للتوظيف في صناعة الملابس على المستوى العالمي، على الدول النامية، مع وجود فرصة رائعة للفوز للدول ذات تكلفة وحدة اليد العاملة الأقل. وهو ما يبرز مشكلة استراتيجية النمو التي تعتمد على الصادرات إلى أسواق الدول المتقدمة. فالنمو المعتمد على تصدير السلع الكثيفة العمالة يصعب الحفاظ عليه في ظل المنافسة من قبل العديد من المنتجين الآخرين، المنخفضي التكلفة. ويغذي هذا الاتجاه الإنتاج الزائد عن الحاجة في مواجهة الطلب غير الكافي على السلع من الدول المتقدمة، نظراً لبطء النمو. ومع تركيز المرأة في إنتاج مثل تلك السلع، تتضح الحدود المفروضة على التوظيف ونمو الأجور، وكذلك الحال أيضاً بالنسبة للقيود على تحقيق المساواة بين الجنسين من خلال استراتيجية النمو هذه.

يرتبط عدم استقرار وظائف النساء - الناجم عن الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات الكثيفة العمالة، وكذلك من خلال التعاقد من الباطن - بقدرة المؤسسات على التنقل. فالمؤسسات العاملة في تلك القطاعات تستطيع أن تنقل الإنتاج إلى مواقع أخرى تناسب أهدافها الربحية بسهولة أكبر من تلك التي للمؤسسات العاملة في الصناعات الكثيفة الاعتماد على رأس المال. أما الرجل، فيتم استخدامه بشكل أكثر كثافة في الشركات المتعددة الجنسيات التي تميل إلى توفير وظائف أكثر استقراراً، نظراً للتكلفة الزهيدة للتدريب في الصناعات الكثيفة الاعتماد على رأس المال والمهارات، وبالتالي تقل احتمالات تسريح الموظفين.

ترتبط جاذبية تشغيل المرأة في صناعات التصدير الكثيفة العمالة - محلية كانت ملكيتها أو أجنبية - بسهولة الاستغناء عنها، بالاستناد، جزئياً، إلى أعرف النوع الاجتماعي التي تضع عمل المرأة المدفوع الأجر في المرتبة الثانية من الأهمية بعد عملها المنزلي ومسؤولياتها في الرعاية. ويتسق ذلك تماماً مع رغبة أرباب العمل في تقليص تكاليف العمالة بنقل عبء عدم التأكد من الطلب على المنتج إلى العاملين، الذين تتسم ظروف توظيفهم - بشكل متزايد - بالمرونة والعمل على فترات متقطعة. وتزداد حدة مرونة التوظيف كلما ازداد اعتماد الصناعة على العمالة الكثيفة. ولهذا الاتجاه جدواه، لأن تلك الصناعات تحتاج إلى استثمارات أقل في تدريب العاملين. هذا إلى جانب أن ضغوط التنافس بين المؤسسات على تخفيض التكاليف في ظل العدد المتزايد من الموردين الذين يتنافسون على دخول أسواق الدول المتقدمة (مثل موردي الصين، والمكسيك منذ إبرام اتفاقية التجارة الحرة لشمال الأطلسي (نافتا) يعني أيضاً أنه ليس لتلك المؤسسات إلا حافز قليل على تدريب العاملين لترقية مهاراتهم. وهكذا يُنظر إلى العاملين على أنهم تكلفة، أكثر من كونهم أصولاً. ورحلة العاملين في مثل تلك المؤسسات عادة ما تكون قصيرة وغير مستقرة، تندر فيها فرصة الترقى في السلم الوظيفي أو اكتساب مهارات قد تمكنهم من الانتقال إلى وظائف أكثر أمناً في قطاعات أخرى. تلك الوظائف، بعبارة أخرى، ووظائف "الطريق المسدود".

وهكذا تتلاقى أدوار النوع الاجتماعي، مع الفصل في الوظائف على أساس الصناعة، واحتياجات المؤسسات في بيئة تنافسية دولية. إن فصل الرجل عن المرأة في نوعيات مختلفة من الوظائف، بفعل أعرف النوع الاجتماعي التي تحتفظ بالأعمال الأعلى أجراً والأكثر استقراراً للرجل، يعني أن تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة قد يعزز من الميل إلى الفصل في الوظائف. والواقع أنه ليس هناك إلا القليل من الأدلة، كما أشرنا، على اقتران التحرير بانخفاض في الفصل في الوظائف على أساس النوع الاجتماعي.



هناك، على الإجمال، آثار مفيدة للعولمة، تتبدى في زيادة إتاحة الوظائف أمام المرأة. وفي بعض الحالات تكون الأجور وظروف العمل في وظائف قطاع التصدير الرسمي أفضل من مثيلاتها في المؤسسات المحلية وفي الاقتصاد غير الرسمي.<sup>7</sup> وينبغي ألا يُبخس هذا المكسب حقه. فالنساء اللاتي حصلن على مثل تلك الوظائف، خاصة في المجتمعات الأكثر اتساعاً بالأبوية، تروين قصصاً مثيرة عن تزايد قدراتهن على الوفاء باحتياجات الأسرة والأبناء. على أن تلك المكاسب، عادة ما تكون قصيرة الأجل، نتيجة عدم استقرار مثل تلك الوظائف. هذا بالإضافة إلى أننا يجب أن نعي، عند تقييم آثار العولمة على النوع الاجتماعي، أن المرأة التي يتم توظيفها على هذا النحو لا تشكل سوى شريحة واحدة في الإنتاج السلعي العالمي. وتجب مقارنة هذه النتائج مع تلك الخاصة بالشريحة الأكبر من العمالات "غير المرئيات" في الإنتاج المنزلي، واللاتي تعمل الكثيرات منهن في ظل ظروف وشروط أكثر تدنياً من تلك التي في وظائف القطاع الرسمي. والواقع أن هناك من الأدلة ما يشير إلى تسارع التحرك نحو تحويل العديد من وظائف القطاع الرسمي السابقة إلى القطاع غير الرسمي منذ الأزمة المالية الآسيوية.<sup>8</sup> وهناك جوانب أخرى يجب أخذها في الاعتبار أيضاً. فعلى الرغم من أن مثل تلك الوظائف يمكن أن ترفع من وضع المرأة بمعناه المطلق، وأن توفر لها مهرباً من العلاقات البطورية، تظل قدرة تلك الوظائف على تقويض العلاقات غير المتساوية بين الجنسين، محدودة. إن التغلب على بنى القوى البطورية، بما فيها الأعراف الاجتماعية التي تنسب في عدم المساواة بين الجنسين، يتطلب تحسيناً مستداماً في سبل كسب المرأة للرزق واستقرار تلك السبل. وفرص توليد الدخل هذه، كما خلقتها العولمة، لا تفي بهذا المعيار، بما أن الوظائف التي تستطيع العديد من النساء الحصول عليها غير آمنة، وعادة ما تكون "بلا مستقبل"، بمعنى أنها لا توفر السبل للوصول إلى نوعيات ووظائف أعلى أجراً وأرقى مكانة. إن الوصول إلى المساواة يتطلب أسلوباً يتيح النفاذ إلى سبل رزق مستقرة، وآلية واضحة لزيادة دخل المرأة. استراتيجية العولمة في حد ذاتها، وبذاتها، لا تبدو موفرة للظروف المطلوبة.

### آثار فجوة الأجور بين الجنسين

وفقاً لما يراه مؤيدو العولمة، فمن شأن تحرير التجارة والاستثمار أن يؤدي إلى تحسين آفاق أجور النساء، وتقليل فجوة الأجور بين الجنسين حيث إن أجور النساء ترتفع بسرعة أكبر من أجور الرجال. سوف يحدث ذلك لو اتسعت فرص العمل أمام المرأة على نحو أسرع من اتساعها أمام الرجل، ولو كانت المرأة في وضع يمكنها من ترجمة سوق العمل النسائي المتزايد

ومع ذلك، فمعدلات الأجور البسيطة (متوسط أجور النساء كنسبة مئوية من متوسط أجور الرجال) تشير إلى أن الفجوة في الأجور قد تقلصت في عدد من البلدان النامية. ويعتبر أضخم كم متوفر من البيانات المقارنة الدولية، هي تلك الخاصة بقطاع التصنيع، وتظهر، كما يتضح من الجدول 3.2، ارتفاع نسب أجور النساء إلى أجور الرجال في عدد من الدول النامية. بيد أن أغلب الظن أن تلك البيانات تبالغ في تلك النسب، إذ إن الدراسات المسحية التي تجرى على العمالة، والتي تفرز تلك البيانات، عادة ما تقتصر على المنشآت التي يعمل بها خمسة عمال أو أكثر. وهكذا تُستبعد النساء اللاتي يعملن في منشآت صغيرة تعمل بعقود من الباطن، من تلك الدراسات، علماً بأن أجورهن تميل لأن تكون أقل بكثير من أجور العمالات في المنشآت الأكبر. ومع ذلك، فعلى أساس هذه المعلومات، هناك انخفاض واضح في بعض بلدان أمريكا اللاتينية، وكذلك في هونغ كونج (إقليم إداري صيني خاص).<sup>9</sup> ويتمثل السؤال المحوري هنا في: إلى أي درجة تُعزى تلك التوجهات إلى تحرير التجارة والاستثمار، أكثر من نسبتها إلى عوامل أخرى تؤثر على الأجور، مثل ارتفاع معدلات التحاق الإناث بالتعليم مقارنة بمثيلاتها لدى الرجال.

وعادة ما يُفسر الضغط، الذي يوجد التحيز، في اتجاه تخفيض الأجر النسبية للنساء على أنه تمييزي: تفشل المرأة في الحصول على أجر يناسب إنتاجيتها.

وتعتبر الأمثلة الآسيوية أمثلة دالة في هذا الصدد. فقد توصلت دراسة على مقاطعة تايوان الصينية وجمهورية كوريا، إلى أن هناك علاقة عكسية بين النصيب من التجارة (نسبة الواردات والصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي) ونسبة أجر النساء إلى أجر الرجال، وقد روعي فيها ضبط النسبة لأخذ اختلاف المهارات بين الجنسين في الاعتبار.<sup>11</sup> وتشير البيانات الخاصة بالصين، إلى أن عدم المساواة بين الرجال والنساء في الأجر، قد زادت.<sup>12</sup> ونسبة الفجوة بين أجر الرجال والنساء التي لا تعزى إلى اختلاف المهارات، أكبر ما تكون في قطاعات الاقتصاد التي أزيلت عنها القيود التنظيمية، وأقل ما تكون في القطاعات الأقل إزالة للقيود التنظيمية (القطاع العام).<sup>13</sup> وهكذا يبدي القطاع الخاص تمييزاً في الأجر ضد المرأة أكبر مما يبديه القطاع العام. وفي فيتنام، كان هناك تغير طفيف في فجوة الأجر بين الجنسين على امتداد الاقتصاد بأسره. فقد ساعدت العودة إلى المهارات النساء، ولكن هناك أثراً سلبياً أوسع للتمييز، يبقى على تدني أجر النساء.<sup>14</sup>

وكما توضح البيانات في الجدول 3.2، فقد زادت فجوة في الأجر في بعض دول أمريكا اللاتينية، وكذلك في إقليم هونج كونج الإداري الخاص بجمهورية الصين الشعبية). وفي عدد من الحالات انخفضت أجر الرجال والنساء على حد سواء، ولكن الانخفاض في أجر النساء كان أكبر، ويعود ذلك، في جانب منه، إلى تركيزهن في قطاع الملابس الذي ضرب بشدة.<sup>15</sup> وفي أوروغواي، ذاك الاقتصاد المساوي بين الجنسين في الجوانب الأخرى، والذي كان يتمتع بأداء اقتصاد كلي معقول في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، ضاقت الفجوة بين الجنسين، بالرغم من أن ذلك يعود، في المقام الأول، إلى انخفاض أجر الرجال وليس إلى ارتفاع أجر النساء. ويوضح التحليل الإحصائي أن الجزء الذي يعود إلى التمييز في فجوة الأجر قد ارتفع في أوروغواي، وأن الفجوة بين الجنسين في القطاع الخاص أوسع منها في القطاع العام. وفي شيلي أيضاً، نجد أنه بالرغم من أن معدلات أجر الجنسين قد تحسنت على امتداد الاقتصاد بأسره، فقد تزايد الجزء الذي يعود للتمييز في فجوة الأجر.<sup>16</sup> وبالمقارنة، نجد أن هناك من الأدلة ما يشير إلى انخفاض في المكون التمييزي في فجوة الأجر بين الجنسين في البرازيل، في تسعينيات القرن العشرين، بالرغم من أن ذلك يعود في جانب منه إلى انخفاض أجر الرجال نتيجة سياسات التقشف الصارمة.<sup>17</sup> هذا إلى جانب أن البرازيل أقل اعتماداً على التصدير من العديد

**جدول 3.2 نسبة أجر النساء إلى أجر الرجال في الصناعة (بالنسبة المئوية)، دول مختارة (1990 - 1999)**

	1999	1995	1990
أفريقيا			
مصر	75.2	73.6	67.9
كينيا	-	92.8	73.3
سوازيلاند	62.8 <sup>(1)</sup>	86.6	87.7
أمريكا اللاتينية			
البرازيل	61.7	56.9	53.6
كوستاريكا	73.1	70.9	74.3
السلفادور	62.0	96.6	94.1
المكسيك	69.7	68.7	-
بنما	93.2	-	-
باراجواي	54.6	79.5	66.5
آسيا			
قبرص	54.2	60.1	57.6
إقليم هونج كونج الإداري الخاص بجمهورية الصين الشعبية	57.3	60.9	69.5
جمهورية كوريا	55.6	54.1	50.3
ماليزيا	62.9 <sup>(1)</sup>	57.9	50.1
الفلبين	79.9	74.3	-
تايلاند	64.8	61.6	-

حواشي: تم حساب نسبة أجر النساء إلى الرجال بحساب نسبة متوسط أجر النساء في الصناعة (عبر كل الأنشطة الصناعية الفرعية مثل المنسوجات، والإلكترونيات، وبناء الفن، وفي كل الوظائف) إلى متوسط أجر الرجال، المقيسة بنفس الطريقة. قد تختلف النسبة بسبب اختلاف تقاضي المرأة أجر أقل من الذي يتقاضاه الرجل في نفس الوظيفة والصناعة، وأيضاً لأن تشغيل المرأة يتركز في وظائف وصناعات مختلفة عن تلك التي يتركز فيها الرجل، مع ما لذلك من أثر على الأجر. وهكذا، يمكن أن يؤثر في معدلات الأجر الفصل في الوظائف، والتعليم، وغيرها من العوامل المتعلقة بالإنتاج، أو مجرد التمييز. ولا ينعكس أي من هذه العوامل في البيانات الأولية لمعدلات أجر الجنسين.

(١) ١٩٩٧.

(٢) أجر في الأنشطة غير الزراعية.

المصدر: تم الحساب اعتماداً على ILO 2004b.

## تفسير الفجوات بين الجنسين في الأجر

من أجل عزل آثار تحرير التجارة والاستثمار الأجنبي، حرصت العديد من الدراسات على ضبط عدد من العوامل الأخرى التي قد تؤثر على أجر النساء والرجال. وتوصلت العديد من تلك الدراسات إلى أن زيادة التجارة الدولية (مقيسة بالتوجه إلى التصدير) تميل إلى توسيع الفجوة بين الجنسين في الأجر.<sup>10</sup> ومن المثير حقاً أن تلك الآثار السلبية تتبدى أيضاً في العديد من الاقتصادات الشرق آسيوية السريعة النمو. يعني ذلك أنه على الرغم من أن زيادة تعليم المرأة مقارنة بالرجل يمكن أن تؤدي إلى تضيق الفجوة في الأجر بين الجنسين، فإن الضغط الذي تتعرض له أجر النساء في اتجاه تخفيضها - نتيجة تدني قوة المرأة التفاوضية في ظل تحرير التجارة والاستثمار - يعمل في الاتجاه المضاد، فيوسع من فجوة الأجر بين الجنسين.

في الاقتصاد المدفوع الأجر، ولكن تحت ظروف استغلالية تقترب بالتنافس المحموم بين الدول على حصص سوق تصدير المنتجات الكثيفة العمالة. ليس من المستغرب إذن أن تشير الأدلة إلى أن نمو صادرات السلع الكثيفة العمالة، والنمو الاقتصادي، كانا أسرع ما يكون في تلك البلدان التي تتميز بأوسع فجوات الأجور بين الجنسين.<sup>22</sup> ومما له دلالة خاصة، أن الجزء التمييزي من فجوة الأجور، حتى في بعض الاقتصادات الآسيوية الأسرع نمواً، لم يتقلص في هذه الحقبة من العولمة. بل إن جزءاً من نجاح النور الشرق آسيوية يمكن أن يُعزى إلى تلك الفجوات.<sup>23</sup> وهكذا قلل من فوائد زيادة إتاحة العمل المأجور أمام المرأة، عدم الأمان في تلك الوظائف ومحدودية ما للمرأة من قوة في المطالبة بأجور أعلى أو ظروف عمل أفضل، في تلك الوظائف التي عزلت فيها. وبينما قد تشعر بعض النساء بقوة تفاوضية أفضل في المنزل، نتيجة تحسن وضعها بكسبها للرزق، لا يترجم عدم أمان أخريات وانخفاض أجورهن إلى قدرة أفضل على إعادة التفاوض حول توزيع العمل والموارد داخل الأسرة.<sup>24</sup>

## آثار النمو البطيء وعدم الاستقرار الاقتصادي

بينما شهدت الاقتصادات السريعة النمو زيادة في تشغيل النساء، وبالتالي تضمينهن في الاقتصاد المأجور، كانت هناك آثار على النوع الاجتماعي في الاقتصادات البطيئة النمو أيضاً، حيث كانت المرأة عادة في مؤخرة طابور العمل. لقد اقترن ببطء النمو بسياسات الاقتصاد الكلي الانكماشية. وتشمل تلك السياسات السياسة النقدية المصممة بحيث تكبح جماح الإنفاق الإجمالي كوسيلة للسيطرة على التضخم؛ وشملت، كذلك، تقليص الإنفاق في القطاع العام لتقليص عجز الموازنة (والذي ينظر إليه على أنه أحد جوانب التضخم)، وكذلك رفع معدلات الفائدة. وكان الهدف الأساسي، في كل الأحوال، إرساء الثقة في الأسواق المالية من أجل اجتذاب رأس المال المالي الذي يحرص على جني معدلات عالية من عائدات الاستثمار.

بيد أن هناك خطورة، تتمثل في أن هدف اجتذاب رأس المال المالي قد يتناقض مع أهداف التنمية، نظراً للآثار السلبية لتلك السياسات على نمو إجمالي الطلب والناتج المحلي الإجمالي. وهناك بعض الأدلة التي تشير إلى أن الاتجاه الانكماشية لتلك السياسات يفوق الفوائد المحتملة لانخفاض معدلات التضخم، والتحرير المالي، وانخفاض العجز في القطاع العام. هذا بالإضافة إلى أن المزيد من التحرير المالي يميل إلى المساهمة في عدم

الآسيوية، وبالتالي فالضغوط من أجل الإبقاء على انخفاض أجور النساء قد تكون أخف.

وفيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي، فليس هناك إلا القليل من الأدلة التي تشير إلى أن تحريره يمكن أن يساهم في تضيق فجوة الأجور بين الجنسين. فقد أظهرت إحدى الدراسات أن الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر على أجور الرجال والنساء على حد سواء، قد انتهت أواخر ثمانينيات القرن العشرين، عندما أصبح رأس المال أكثر قدرة على الحركة.<sup>18</sup> كما أظهر عدد من الدراسات الأحداث وجود أثر سلبي لحركية رأس المال على الأجور، نظراً "لنقص التهديد" الذي تمثله حركية المؤسسات، كما أشارت العديد من تلك الدراسات إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد زاد من فجوة الأجور بين الجنسين.<sup>19</sup> وفي مقاطعة تايوان الصينية، والتي شهدت نمواً سريعاً في تشغيل النساء في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، ثم تحرير قواعد الاستثمار الأجنبي المباشر في فترة لاحقة، تسبب ما نجم عن هذا التحرير من تحول إلى الخارج في الصناعات الكثيفة العمالة، في انخفاض في أجور النساء النسبية. وهو ما يقف على النقيض من تجربة جمهورية كوريا، التي ظلت قواعد الاستثمار الأجنبي المباشر فيها على صرامتها لفترة أطول من الزمن، مع ما استتبع ذلك من عدم قدرة المؤسسات على الحركة، واستمرار انكماش فجوة الأجور بين الجنسين.

وتعتبر المكسيك من بين الأمثلة الأخرى على الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر على فجوة الأجور بين الجنسين، حيث شهدت في الفترة بين عامي 2001 و 2002 إعادة توطين ضخمة لمصانع "ماكيدا"، إلى الصين في معظمها، مع خسارة نحو 160000 وظيفة في الصناعات الكثيفة العمالة. وكان الفرق في الأجور بين الصين والمكسيك أحد الاعتبارات الرئيسية وراء هذا الانتقال، وقد تفسر تلك الضغوط ما ظهر من زيادة اتساع لفجوة الأجور بين الجنسين في المكسيك.<sup>20</sup>

هذا بالإضافة إلى أن حركية المؤسسات تسهل عليها الاستيلاء على مكاسب نمو الإنتاجية، فتزيد بذلك من عدم عدالة توزيع العائد بين رأس المال والعمالة. وفي حالة صناعة الملابس في بنجلاديش، والتي تهيمن النساء على العمالة فيها، ارتفع هامش الربح من 13 بالمائة إلى 24 بالمائة في أوائل التسعينيات، لزيادة الإنتاج، وصاحبها انخفاض لحصة القيمة المضافة في الأجر، وهو ما يعني افتقار النساء للقوة التفاوضية مع أصحاب العمل.<sup>21</sup>

إن تحرير التجارة وتحرير الاستثمار، وكما يتضح من مناقشتنا هذه، جانبان مختلفان، ولكنهما متكاملان، للحقبة الحالية من العولمة، وذلك على الرغم من أن معظم الدراسات تحلل آثار كل منهما على حدة. بيد أن الأمر الواضح هو أن آثار العولمة على التشغيل والأجور تنطوي على ميل لتضمين أوسع للمرأة

استقرار تدفق رأس المال إلى الداخل وإلى الخارج، والذي قد يزيد من تذبذب دورة الأعمال. وإلى عدم الاستقرار هذا أرجعت الأزمات المالية التي وقعت خلال العقد الماضي في المكسيك، وآسيا، وروسيا، والبرازيل، وتركيا، والأرجنتين، مع ما كان لها من عدوى لدول أخرى لم تشملها تلك الأزمات في بادئ الأمر.

### آثار سياسات الاقتصاد الكلي الانكماشية على النوع الاجتماعي

للاتجاه الانكماش في سياسة الاقتصاد الكلي انعكاسات مباشرة على التقدم نحو المساواة بين الجنسين. وتشير الأدلة من مختلف المناطق إلى أن للنمو البطيء والركود آثاراً سلبية أشد خطورة على المرأة منها على الرجل.

ففي منطقة البحر الكاريبي، على سبيل المثال، والتي بدأت التحرير أواخر سبعينيات القرن العشرين، لم تكن معدلات النمو كافية لتوفير ما يكفي من وظائف، والنتيجة أن المرأة، وعلى الرغم من ارتفاع مستويات تعليمها، وجاذبية العمالة النسائية المنخفضة التكاليف في الاقتصادات الصغيرة المفتوحة الكثيفة التصدير، ظلت تواجه إقصاء من التشغيل أكبر مما يواجهه الرجل.<sup>25</sup> وفي معظم دول المنطقة فاقت معدلات البطالة بين النساء مثيلاتها بين الرجال، بل وكانت ضعفها تقريباً في بعض الحالات.

وفي أمريكا اللاتينية، ارتفعت معدلات البطالة بشكل مستمر في التسعينيات، بالرغم من تحسن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي.<sup>26</sup> وفيما يتعلق بأوروغواي، هناك أدلة واضحة على تأثير ذلك على النوع الاجتماعي. فقد أدت بداية التضخم والأزمة، بعد تطبيق سياسات التحرير، إلى ظهور البطالة كمشكلة ضخمة، وكان أثرها السلبي على المرأة أكبر منه على الرجل. فقد وصلت معدلات بطالة المرأة إلى الضعف تقريباً بين أوائل سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، بينما زادت بين الرجال بنصف هذا الحجم فقط. وقد يوازي آثار ببطء النمو على النوع الاجتماعي لجوء من لا يجدون عملاً إلى العمل الحر أو إلى العمل المدفوع الأجر في الاقتصاد غير الرسمي، وهي ظاهرة تتأثر بها المرأة على وجه الخصوص، بما إنها تمثل النصيب الأكبر من القطاع غير الرسمي في العمل، بالرغم من نصيبها الأقل بكثير من القوة العاملة. وتتضح هذه الظاهرة بجملاء في أمريكا اللاتينية (وفي أماكن أخرى أيضاً)، حيث كان انخفاض التشغيل في القطاع الرسمي دائماً ما يتوازي مع انتشار التشغيل غير الرسمي.<sup>27</sup>

في الاقتصادات التي تمر بمرحلة تحول، والتي كانت تشهد في السابق معدلات مرتفعة من مشاركة المرأة في القوة العاملة، كان لمعدلات النمو البطيئة أو السلبية، مؤخراً، انعكاسات سلبية على المرأة بالذات. ففي أوروبا الوسطى، على سبيل المثال، انخفضت معدلات مشاركة المرأة في القوة العاملة بشدة، وكانت أكثر انخفاضاً من مثيلاتها لدى الرجال في بعض البلدان. ففي المجر، على سبيل المثال، انخفضت معدلات مشاركة الرجال بين عامي 1990 و 2001 بـ 16 نقطة مئوية، في مقابل انخفاض مشاركة النساء بـ 23.5 نقطة مئوية. وقد زادت معدلات بطالة المرأة عن مثيلاتها بالنسبة للرجل بعدة نقاط مئوية في جمهورية التشيك وبولندا، ولكنها لم تكن كذلك في المجر. وربما كانت معدلات بطالة المرأة، في المجر، منخفضة بشكل غير طبيعي، حيث كان هامش انسحاب المرأة من القوة العاملة أكبر بكثير من هامش الرجل (انظر الفصل الخامس).<sup>28</sup> وحتى في الاقتصادات المتقدمة، خاصة في أوروبا الغربية، أدى بطء النمو إلى زيادة البطالة، وكان تأثر المرأة بها أكبر من تأثر الرجل.

### الأزمة الاقتصادية، وعدم الاستقرار الاقتصادي، والنوع الاجتماعي

هناك أدلة متزايدة على أن المرأة هي التي تتحمل تبعات الأزمات المالية والاقتصادية، على المدى القصير والبعيد على حد سواء، كما تؤكد القرائن التي أظهرتها الدراسات التي أجريت على أزمة 1997 الآسيوية.<sup>29</sup>

على الرغم من أن آثار الأزمات على التشغيل، من زاوية النوع الاجتماعي، تتوقف في المقام الأول على تلك القطاعات التي تأثرت بالأزمة ونسبة ما تمثله من عمل المرأة أو الرجل، فالمرأة العاملة، على وجه الخصوص، معرضة بوجه عام للتسريح في أوقات الركود الاقتصادي. وذاك أن النساء عادة ما تكن أول من يفقد الوظيفة نظراً لظروف تشغيلهن الأقل أمناً، وكذلك بسبب التمييز القائم على فكرة أن "الرجل هو العائل".<sup>30</sup> فخلال الأزمة المالية الآسيوية، على سبيل المثال، بلغت نسبة تسريح النساء في جمهورية كوريا ضعف مثيلتها بالنسبة للرجال؛ وكان انخفاض إجمالي تشغيل المرأة نحو ثلاث نقاط مئوية أكثر من مثيلتها بالنسبة للرجل. (- 6.9 بالمائة مقارنة بـ -4.1). وكانت الآثار السلبية على المرأة واضحة بشكل أكبر في فئة "العمالة المنتظمة": فقد انخفض عدد العاملات المنتظمات بـ 18.8 بالمائة، بينما انخفض عدد العمال المنتظمين بـ 6.6 بالمائة.<sup>31</sup> وفي تايلاند أيضاً، عانت النساء من فقدان عدد أكبر من الوظائف بسبب الركود الاقتصادي الذي نجم عن الأزمة الاقتصادية.<sup>32</sup>



## التكشف المالي

تتوقف قدرة تمويل حكومات الدول النامية، المنخفضة الدخل، للنفقات العامة، على سياسة الاقتصاد الكلي المحلية، وكذلك على تكلفة القروض ونسبة المساعدات الرسمية للتنمية التي تذهب لدعم الميزانية. وتخضع قدرة الحكومة على الإنفاق لضغوط متزايدة من المؤسسات المالية الدولية وكذلك من الأسواق المالية المتحررة، والتي تشجع السياسات المالية التقشفية، التي تنطوي على تقليص عجز الموازنة للحفاظ على انخفاض مستوى التضخم. وبالتالي، أصبح على الحكومات أن تكيف نفقاتها على قدرتها على إدار العائد - من الموارد المحلية بشكل أساسي.

وقد خضعت عائدات الضرائب الحكومية إلى ضغوط متناقضة. ففي سياق تحرير التجارة، يجري تشجيع الدول على تقليص الضرائب التجارية (التعريفات الجمركية ورسوم التصدير)، والتي تمثل نحو ثلث عائدات الضرائب الحكومية في الدول النامية.<sup>37</sup> ويتمثل الأثر الثاني للتحرير على إضعاف العائدات، في المنافسة الضريبية، فالضغوط التنافسية العالمية تثير حذر الحكومات من رفع الضرائب على الدخل أو على رأس المال خشية هروب رأس المال الأجنبي، أو حتى الوطني، إلى الخارج. كذلك تزداد محدودية القاعدة الضريبية بزيادة الجانب غير الرسمي في الاقتصاد. وبالتالي، فعلاوة على تقليص عائدات الدولة من التجارة الدولية، انطوت الإصلاحات الضريبية على تقليص الضرائب على الدخل وعلى رأس المال. وقد جرت أيضاً جهود لتوسيع القاعدة الضريبية، بتحصيل الضرائب ممن لم يكونوا خاضعين لها في السابق أو غير ممثلين لقوانين الضرائب، بيد أنها لم تحرز نجاحاً ملموساً؛ ويعود ذلك جزئياً إلى ضعف قدرات السلطات الضريبية.<sup>38</sup> ونتيجة لذلك، لجأت العديد من الحكومات إلى زيادة ضريبة المبيعات وضريبة القيمة المضافة، وهي ضرائب تنازلية، أشد ما تكون وطأةً على الفقير.

وتمثل الأثر المتصاف لكل ذلك في تقليص الموارد الحكومية اللازمة للإنفاق على البنية التحتية وعلى البرامج الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعي. وهناك أيضاً ضغوط لخصخصة المشروعات التي تملكها الحكومة، بما فيها تلك التي توفر السلع العامة مثل المياه والكهرباء والاتصالات، مع ما يصاحب ذلك من تقليص التشغيل في القطاع العام. إن آثار مثل تلك السياسات على النوع الاجتماعي هائلة، لأن الدولة وكيل مهم في إعادة توزيع الموارد والدخل.

لقد نُظر إلى البؤس الاجتماعي الذي أفرزته تلك الأزمات المالية نظرة اصطبغت بالنوع الاجتماعي، حيث ركز تعبير الجماهير عن ألمها على مآسي العمال الرجال، بينما نُظر إلى المرأة التي كابدت من فقد الوظائف نصيباً غير متناسب، من خلال دورها كـ "راعية" أساساً؛ وهو ما ينطق بخفوت التحرك نحو المساواة بين الجنسين من خلال التحرير. ولو لم يتم تأمين مكاسب التشغيل وضمان استمراريتها على المدى الطويل، فسوف تعود النظرة المتحيزة من حيث النوع الاجتماعي في الوظائف لترسخ أقدامها من جديد، وتعيد عقارب الساعة إلى الوراء فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين.

هذا بالإضافة إلى أن النجاحات الباهرة في تقليص الفقر التي أنجزت في السنوات السابقة في بعض البلدان الآسيوية قد تقوضت، مؤثرةً على المرأة بوجه خاص. فقد استشعر تقلص دخل المرأة بشكل أكثر حدة، نظراً لانخفاض الأجر الحقيقي أو انخفاض الدخل عند التحول إلى قطاع العمل غير الرسمي كمحاولة للحفاظ على مورد رزق، وفي غياب الخدمات الاجتماعية العامة، وبرامج إعانة البطالة الواسعة النطاق.

ومن بين الآثار الأخرى لمثل تلك الأزمات، انسحاب الأطفال - الإناث في العادة - من التعليم للمساعدة في الأعمال المنزلية عند خروج الأم للسعي على الرزق لتعويض انخفاض دخل الأسرة. وكثيراً ما يكون هذا الانسحاب نهائياً، خاصة عندما يتم إدخال رسوم التعليم لمعالجة عجز الموازنة الناجم عن الأزمة الاقتصادية. وبذلك تتعزز الفجوة بين الجنسين في الالتحاق بالتعليم، بما يمنع تراكم رأس المال البشري النسائي، فيضر ذلك بإمكانات كسب المرأة للرزق في المستقبل ويبقي على إنتاجيتها الاقتصادية أقل مما كان يمكن أن تكون عليه.<sup>33</sup>

وفي أوقات الأزمات الاقتصادية يصبح عمل المرأة غير المدفوع الأجر واقتصاد "الرعاية" أكثر بروزاً وأهمية، خاصة في الدول النامية، حيث تلعب الأسرة دور شبكة الأمان الاجتماعي البديلة أو الملاذ الأخير.<sup>34</sup> وفي ظل تقسيم العمل السائد داخل الأسرة بين الجنسين، تقع على المرأة المسؤولية الأساسية في توفير الأمن الغذائي للأسرة، والرعاية الصحية، والخدمات الأساسية كالماء والطاقة، وأيضاً الرعاية "العاطفية". وبالرغم من عظم عبء تقسيم الجهد بين العمل المأجور وغير المأجور الذي تعانيه المرأة حتى في الأوقات العادية في الدول النامية، فإن هذا العبء يشتد وطأةً في أوقات الأزمات الاقتصادية.<sup>35</sup> ولا تتوقف التكلفة عند صحة المرأة ورفاهها، ولكنها تتخطاها أيضاً إلى فاعلية الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي.<sup>36</sup>

## الآثار المتناقضة للعولمة

## آثار التقشف المالي على النوع الاجتماعي

تتجلى آثار التقشف المالي على النوع الاجتماعي من خلال القنوات الأربع التالية: (1) الآثار التوزيعية للإصلاح الضريبي؛ و(2) الأثر الحقيقي لتقليص الإنفاق المالي على شبكات الأمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية، مع ما ينطوي عليه ذلك من عبء عمل المرأة غير المدفوع الأجر وأمان دخلها؛ و(3) أثر التقشف المالي على تشغيل المرأة والرجل؛ و(4) خصخصة المرافق، والمشتريات، والخدمات العامة، وموارد الملكية العامة. وكما ذكرنا في السابق، يفرض التحرير المالي ضغوطاً على الدول لتخفيض ضرائب الدخل على الشركات، وكذلك على الأثرياء، كوسيلة لتقليص هروب رأس المال واجتذاب رأس المال الأجنبي. وقد نجم عن ذلك تحويل العبء الضريبي من رأس المال إلى العمالة. هذا بالإضافة إلى أن اللجوء إلى رسوم الانتفاع والضرائب غير المباشرة، كوسيلة لتعويض العجز في الضرائب، يؤدي إلى هيكل ضريبي تنازلي على نحو أكبر، وهو ما يتطلب تقديم الأسر المنخفضة الدخل لحصة من عائدات الضرائب لا تتناسب مع دخولها.

وفي ظل انخفاض معدلات مشاركة المرأة في القوة العاملة وانخفاض دخل المرأة العاملة، فمن الواضح أن المعدلات المنخفضة للضرائب المباشرة في صالح الرجل، لأنه الأعلى دخلاً كما أنه الأكثر تملكاً للشركات وللأنشطة في الشركات الكبرى من المرأة. إن الرجل يمثل قاعدة ضريبية أقوى وكان من المفترض أن يدفع أكثر لو أن هيكل الشرائح الضريبية كان تصاعدياً بدرجة أكبر، والإعفاءات أقل، و - فوق كل شيء - لو كانت القوانين مطبقة. وينطبق الأمر نفسه على النصيب المنخفض من إجمالي الضرائب المتحصلة من الضرائب على الممتلكات. على أنه يصعب تقدير تأثير النوع الاجتماعي بالتحويل إلى اعتماد أكبر على الضرائب غير المباشرة، مثل ضريبة المبيعات. ولكن في ظل تنازلية الضرائب غير المباشرة، كما هو الحال في العديد من البلدان، لنا أن نذهب إلى أن المرأة بوصفها الأقل كسباً للدخل هي الأكثر حرماناً. ولكن، حين يتم التخفيف من أثر تنازلية الضرائب من خلال استبعاد يركز على السلع والخدمات الأساسية في الصحة والتعليم، كما هو الحال في كوستاريكا وجاميكا، يمكن التسليم هنا بأن الوضع أكثر حيادية تجاه النوع الاجتماعي.<sup>40</sup>

ويبدو أنه في ظل العولمة وتحرير السوق زادت حدة القيود المفروضة على قدرة الدولة على توفير النفقات الاجتماعية والاستثمار في البنية التحتية. وبينما شهدت ثمانينيات القرن

بينما تقيد العولمة القدرة المالية للحكومة، تزيد، في الوقت نفسه، الحاجة إلى تطوير البنية التحتية، والاستثمار في رأس المال البشري، وآليات الحماية الاجتماعية. ويرفع عدم الاستقرار الاقتصادي المتزايد، وتقلص الأمان في العمل، من معدل دوران العمالة، وبالتالي من عدد العاملين الذين يمرون بمرحلة تحول، والذين تشكل النساء الفئة الغالبة منهم. وللتخفيف من هذه الآثار السلبية، لا بد من وجود إنفاق مؤقت، وفي بعض الحالات طويل الأجل، على تأمين البطالة، وكذلك على أشكال دعم الدخل الأخرى، لضمان الحصول على الرعاية الصحية والسكن اللائق. وبالإضافة إلى الحاجة للحماية الاجتماعية، تزيد العولمة أيضاً من الحاجة إلى الاستثمار في التعليم والتدريب لضمان تكيف القوة العاملة في الدولة مع ظروف التنافس المتغيرة في البيئة العالمية. ونظراً لأن معظم العاملين ليست لديهم الموارد اللازمة لتمويل تدريبهم وتعليمهم بأنفسهم، فهناك حاجة متزايدة لأن توفر الدولة الموارد اللازمة للاستثمار في رأس المال البشري. هذا بالإضافة إلى أن على الحكومة - حتى تجعل من الدولة موقعاً جذاباً للاستثمار - أن تستثمر أيضاً في البنية التحتية المادية. وعادة ما تتكامل تلك النفقات العامة مع الاستثمار الخاص، لأنها ترفع الإنتاجية، وبالتالي ربحية الشركات الخاصة. ويعتبر اقتصادا مقاطعة تايوان الصينية وجمهورية كوريا، الشرق آسيويان، من أمثلة الدول النامية التي قامت باستثمارات هائلة في التعليم (بعد المرحلة الابتدائية)، بينما قامت سنغافورة - بالرغم من ميلها إلى رفع يدها عن التنمية - باستثمارات عامة ضخمة في البنية التحتية، أدت إلى استثمارات هائلة للشركات المتعددة الجنسيات.<sup>39</sup>

من عجيب التناقض إذن أن تتوقف جدوى استراتيجية النمو التي تعتمد على الانفتاح وتحرير السوق، وبشكل متزايد، على مدى استطاعة الدولة توفير الحماية لمواطنيها من تقلبات السوق. هذا بالإضافة إلى أن اتساع دور الدولة يعتبر حاسماً في البيئة المنفتحة التنافسية، بما أن الأعمال لا تستطيع أن تتحمل تكاليف توفير الحماية الاجتماعية، حتى تحافظ على قدرتها التنافسية.

(- 5.5 %). وبينما كان هناك تحسن في نصيب الفرد من النفقات الاجتماعية (التعليم، والصحة، والضمان الاجتماعي، والرعاية الاجتماعية) في أواخر التسعينيات، كما يتضح من بيانات الجدول 3.3، انخفضت تلك النفقات، كنصيب من الناتج المحلي الإجمالي، في عدد من الدول النامية، وكانت تلك الاتجاهات السلبية أوضح ما تكون في أفريقيا جنوب الصحراء، وشرق ووسط أوروبا. هذا بالإضافة إلى أنه نظراً للحاجة إلى التوسع في النفقات الاجتماعية، لم تكن زيادة النفقات التي أشرنا إليها هنا كافية.

العشرين ضغوطاً حادة على الإنفاق العام، نظراً لارتفاع معدلات الفائدة وتكاليف خدمة الدين الخارجي، قلت تلك الضغوط في تسعينيات القرن العشرين. ومع ذلك، فقد ارتفع إجمالي الإنفاق الحكومي، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (والذي يشمل الإنفاق الرأسمالي أو الإنفاق في البنية التحتية) بشكل هامشي فقط (0.45 %) في الدول المنخفضة الدخل، بينما انخفض بشدة في الدول ذات المستوى الأدنى من الدخل المتوسط (12.8 % -) وفي الدول ذات المستوى الأعلى من الدخل المتوسط

**جدول 3.3 نصيب الفرد من الإنفاق الاجتماعي بالأسعار الدولية الثابتة، متوسطات خمس سنوات (1975 - 1999)**

الدولة	1975-1979	1980-1984	1985-1989	1990-1994	1995-1999
منخفضة الدخل					
الكاميرون	93	94	136	96	43
إثيوبيا	26	29	29	24	-
إندونيسيا	35	50	53	71	96
نيبال	19	24	30	30	46
زيمبابوي	187	308	292	245	380
ذات المستوى الأدنى من الدخل المتوسط					
كولومبيا	-	280	291	224	368
جمهورية الدومينيكان	121	142	116	119	202
مصر	214	279	278	307	262
جمهورية إيران الإسلامية	395	391	323	401	517
المغرب	232	264	254	291	305
باراغواي	140	207	153	225	-
سريلانكا	191	151	178	238	246
الجمهورية العربية السورية	154	209	126	105	159
تايلاند	116	163	191	279	417
تونس	480	464	575	659	813
ذات الحد الأعلى من الدخل المتوسط					
الأرجنتين	724	539	525	689	1028
شيلي	690	947	779	854	1270
كوستاريكا	659	648	671	691	759
موريشيوس	737	740	705	916	1303
المكسيك	481	492	371	505	539
بنما	569	660	773	805	916
أوروغواي	932	1137	1065	1550	2138
مرتفعة الدخل					
جمهورية كوريا	156	251	337	564	800
سنغافورة	437	759	970	1096	1372

ملحوظة: يشمل الإنفاق الاجتماعي الإنفاق العام على التعليم، والصحة، والأمن والرفاه الاجتماعيين. يعتمد تصنيف مجموعات الدخل على World Bank 2004b. تفتقد بعض الدول لبيان المتوسط في بعض السنوات نظراً لعدم توفر البيانات. الأرقام المبيطة بالبنط السميك تشير إلى انخفاض في متوسط نصيب الفرد من النفقات، مقارنة بمتوسط السنوات الخمس السابقة. السنة التي اعتمدت أسعارها الثابتة هي سنة 1996.

المصدر: IMF Government Finance Statistics (several years) Heston et al. 2002 على الحساب اعتماداً

كانت هناك ضغوط أيضاً لتقليص شبكات الأمان الاجتماعي، وذلك على الرغم من أن المرأة أكثر احتياجاً لشبكات الأمان الاجتماعي من الرجل، نظراً لتواجدها بأعداد أكبر في الوظائف غير الآمنة، بالإضافة إلى مسؤولياتها في الرعاية. إن معظم شبكات الأمان الاجتماعي توفر، بالطبع، تغطية أكبر للعاملين بأجر لكل الوقت في القطاع الرسمي، فتستبعد بذلك معظم النساء من تغطيتها. فإذا ما نحت الضغوط، من أجل تقليص العجز في الموازنة، في التغطية التي تقدمها مثل تلك البرامج، أدى ذلك إلى حماية أقل للرجل، مما يقلل الفروق في التغطية بين الرجل والمرأة، ولكن من خلال "الموازنة إلى الأدنى". ومع ذلك - وربما يكون هذا هو الأهم - فمع زيادة عدم الاستقرار في العمل تصبح الدولة أقل قدرة على أن توفر لمواطنيها تدفقاً سلساً للدخل، ومع غلبة النساء في العمل غير الرسمي وغير الآمن، وكذلك في العمل غير المدفوع الأجر، يصبح التقييد المالي معوقاً رئيسياً أمام المساواة بين الجنسين، من خلال "الموازنة إلى الأعلى".

### الخصخصة

كانت خصخصة الخدمات وإدخال رسوم الاستخدام على خدمات الدولة من بين أهم ما فرضته أجنداث الليبرالية الجديدة. وقد ذهب البعض إلى أن الخصخصة من شأنها دفع الفاعلية الاقتصادية، كما أنها يمكن أن تؤدي إلى خفض تكاليف ورفع جودة السلع الأساسية مثل الكهرباء والماء، والرعاية الصحية والتعليم، بينما نُظر إلى رسوم الاستخدام على أنها آلية لتمويل خدمات الدولة.

على أن الفوائد التي تعود من الخصخصة على الجماعات المنخفضة الدخل، وخاصة المرأة، مشكوك فيها، لعدد من الأسباب. فمن خلال الخصخصة، يُستبدل مقدمو الخدمة من القطاع العام باحتكارات خاصة. والنتيجة هي الافتقار إلى المنافسة، كما يشهد عليه تضخم الأسعار، وانخفاض الاستثمار عن الحد المطلوب، وتكرار انقطاع ثم عودة تقديم الخدمات، وإقصاء المستهلك الذي لا يستطيع أن يدفع.<sup>42</sup> بل إن الخصخصة قد لا توفر حتى المال العام، عندما يُنفق هذا المال العام على تحسين فاعلية مشروعات القطاع العام لجعلها أكثر جاذبية لمشتريين من القطاع الخاص. إن انخفاض معدلات ضرائب الشركات مع وجود الأدلة على تجنب دفع الضرائب، يشي بأن الكيانات التي تمت خصخصتها لا يتوقع أن تسهم كثيراً في تمويل الخزانة العامة.

لا يمكن تقييم آثار الخصخصة على الاقتصاد الكلي إلا

وجاءت ردود أفعال الحكومات على الضغوط المالية على مشارب عدة. ففي بعض الحالات تمت حماية النفقات الاجتماعية، بينما تعين أن يتحمل الإنفاق على البنية التحتية تبعه النقص في العائدات، وفي حالات أخرى انخفض الإنفاق الاجتماعي أيضاً. وقد أضر ذلك بقدرة الدول النامية على دفع التنمية البشرية، مما زاد من حدة مشكلة عدم المساواة، المتنامية. وتشدد الحاجة إلى الإنفاق العام وطأة لو أخذ هدف تحقيق المساواة بين الجنسين على محمل الجد، مع لعب مستوى ومكونات الإنفاق العام لدور محوري. وعادة ما تكون المرأة محرومة في أسواق العمل والائتمان، مما يجعل سيولتها النقدية أكثر تقييداً من تلك التي للرجل. وعندما تكون المرأة مسؤولة عن تمويل خدمات الصحة والتعليم لها ولأطفالها (كما هو الحال في العديد من مناطق أفريقيا جنوب الصحراء)، وعندما يتطلب الحصول على هذه الخدمات الدفع النقدي، فقد تكون النتيجة على ضرر خاص بالمرأة والطفل. ولو كان هناك، بالإضافة إلى ذلك، ميول خاصة بالنوع الاجتماعي في توزيع الموارد داخل الأسرة، نتيجة للأعراف الاجتماعية التي تميل إلى أحد الجنسين، والتي تولي الصبي قيمة أكبر من الصبية، فيمكن أن تكون النتيجة في غير صالح الفتاة بالمرّة. إن إنفاق الدولة على خدمات التعليم والصحة الذي يستهدف تحقيق المساواة بين الجنسين في الحصول على تلك الخدمات، لمن الوسائل المهمة في تحسين قدرات المرأة (انظر الفصل الثامن).

تشير شواهد مبادرات ميزانيات النوع الاجتماعي، المصممة لتقييم آثار الإنفاق الحكومي على المرأة والرجل، حتى الآن، إلى أن تقليص الإنفاق العام في البنية التحتية كانت له آثار سلبية خاصة على المرأة. فللافتقار إلى الحصول على الماء النظيف، على سبيل المثال، آثار أشد وطأة على المرأة، إذ هي المسؤولة، إلى حد بعيد، عن إدارة البيت والرعاية. وتقليص الإنفاق الحكومي على الرعاية الصحية، في العيادات الريفية والمستشفيات العامة على سبيل المثال، يعني زيادة عمل المرأة غير المدفوع الأجر؛ كما يمكن أن ينتج عن إفراطها في العمل آثار صحية سلبية (انظر الفصل الثامن).

يؤثر تقليص حجم القطاع الحكومي، أيضاً، سلباً على التوظيف. وقد أشارت بعض الدراسات إلى أن المرأة تتأثر سلباً أكثر من الرجل، على الرغم من نقص الأدلة المنظمة التي تغطي الدول والمناطق.<sup>41</sup> وفي العديد من الحالات تتحول المرأة إلى العمل في قطاع الخدمات، وكثيراً ما يكون ذلك في الاقتصاد غير الرسمي، ذي شروط وظروف العمل غير الملائمة.



تواجه مشاكل خطيرة في ميزان المدفوعات نتيجة عدم ملائمة الميزان التجاري أو تدفق رؤوس الأموال. في تلك السياقات، تؤثر هذه المؤسسات بشكل مباشر في السياسات، وكثيراً ما تضعها، عن طريق التأثير على أسعار الصرف، ومستويات إنفاق القطاع العام، والقواعد المؤثرة على تحرير التجارة وتدفق رأس المال؛ وهي قادرة على إنفاذ برامج سياساتها عن طريق منع الدعم اللازم لموازنة المدفوعات والمعونات الأخرى، فتجعل بذلك الدول النامية في وضع المنبوذ في الأسواق الدولية في حال فشل حكوماتها في الوفاء بديونها الخارجية. ومن سخرية القدر أن تحول القوة إلى تلك المؤسسات العالمية يميل إلى تقويض السيطرة الوطنية في وقت أحرزت فيه المرأة تقدماً ملحوظاً في الولوج إلى مقاعد البرلمان.

وبالإضافة إلى تأثير تلك المؤسسات على متغيرات الاقتصاد الكلي الوطني، فهي تضغط أيضاً من أجل استقلال البنوك المركزية - بمعنى منح البنوك المركزية القدرة على الحفاظ على قيمة واستقرار العملة المحلية، في تحرر تام من ضغط الحكومة المركزية من أجل تحقيق أهداف أخرى مثل العمالة الكاملة أو التنمية الصناعية. لقد استهدفت البنوك المركزية المستقلة التضخم، بشكل متزايد، بوصفه محط اهتمامها الأساسي، بل والوحيد، إلى حد إقصاء الأهداف الأخرى التي قد تدفع التنمية والرفاه. إن استقلال البنوك المركزية يمكن أن يضعف المساواة الديمقراطية بعزله لمراكز صناعة القرار السياسي المحورية عن عمليات المشاركة والنقاش العام حول هدف التضخم الأمثل والخيارات السياسية الحاسمة الأخرى.<sup>45</sup>

قد يكون النقاش حول الأهداف مثيراً للخلاف، مع ذهاب العديد من الاقتصاديين إلى أن هدف خفض التضخم يفرز تكاليف ترجح المكاسب كثيراً.<sup>46</sup> وعلى الرغم من أن التقيد النقدي قد يحافظ على انخفاض التضخم، وهو ما يمكن أن يكون ذا فائدة للمستهلكين وللمستثمرين الماليين الذين يريدون معدلات عائد حقيقية مرتفعة لاستثماراتهم، تُستشعر التكاليف في معدلات البطالة الأعلى. والواقع، أن حتى اقتصادي البنك الدولي أشاروا إلى قلة الدليل الإمبريقي على أن للتضخم عندما يصل إلى أقل من 40 بالمائة سنوياً، أثراً سلبياً على النمو.<sup>47</sup> ومع ذلك، عادة ما تسعى البنوك المركزية إلى الوصول بالتضخم إلى مستوى قريب من الصفر، مع ما لذلك من آثار جانبية فيما يتعلق بخسائر فرص العمل والدخل. وفي غياب نقاش جماهيري أوسع، وعدم اتخاذ قرارات في تلك المسائل، يتمثل ثاني أفضل الحلول في رعاية الهيئات الحاكمة للبنوك المركزية المستقلة لمجموعة أكثر تنوعاً من المصالح الاجتماعية، بما فيها تلك الخاصة بالمرأة.

في كل دولة على حدة، مع الأخذ في الاعتبار: أي أصول الدولة تمت خصصتها، وشروط وظروف الخصخصة، والمناخ الاقتصادي الوطني والدولي.<sup>48</sup> على أن هناك وفرة من الأدلة على وجود تكاليف باهظة قصيرة الأجل، كما أن هناك من الأسباب ما يجعلنا نعتقد أن كلفتها على المرأة قد تكون طويلة الأجل. وقد كانت آثار الخصخصة أكثر إضراراً بآفاق تشغيل المرأة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية. وتشبي التجربة بأن الفقير لا يتمتع، عملياً، بالحماية من رسوم الاستخدام، حيث إن أنظمة الإعفاء نادراً ما تنجح عند الممارسة. هذا بالإضافة إلى أنه في مجال الخدمات العامة، ونظراً لأن ما كان متوقعاً من توسع في الخدمات لم يتحقق في العادة على أرض الواقع، ولم تنخفض الرسوم - بل وارتفعت في العديد من الحالات - فكثيراً ما تتحمل المرأة عبء إدارة ميزانية البيت بدخل أقل وخدمات أساسية أقل.

## الاندماج الاقتصادي العالمي ومشاركة المرأة في صنع القرار

تزامنت حقبة الاندماج الاقتصادي العالمي مع عمليات المقرطة، وكذلك تحول صنع القرار إلى اللامركزية. ومن شأن مثل تلك التحولات السياسية، والتي ساهمت فيها حركات المرأة، أن تزيد المساحة أمام المرأة في صنع القرار، وأن تحسن مساءلة الحكومة أمام الناخبات. وعلى ذلك، فمن شأن نفاذ المرأة بشكل أكبر إلى جهات صناعة القرار السياسية في المؤسسات السياسية المحلية، أو مشاركتها في جماعات التأيد، أن يحسن من قدرتها على التأثير في التغيير الذي يساوي بين الجنسين (انظر القسم الثالث). وهناك أدلة واضحة على حدوث تلك التغييرات في السنوات الأخيرة، مع تمرير العديد من البلدان لتشريعات من شأنها تحسين حياة المرأة، وتشمل قوانين ضد العنف المنزلي، وكذلك إصلاح قوانين الأسرة. وعلى الرغم من أن تلك التغييرات كانت مفيدة بالفعل، فإن هناك مجاًلاً لم يشهد تحسناً، وهو قدرة المرأة على التأثير في السياسة الاقتصادية، ويرجع ذلك إلى أن التقدم الذي حدث في نفاذ المرأة إلى مؤسسات صنع القرار قد تزامن مع تقلص فرص البرلمان، على وجه الخصوص، في التأثير على سياسة الاقتصاد الكلي.<sup>44</sup>

ومن الجدير بالملاحظة في تقلص سيطرة الحكومات الوطنية على السياسة الاقتصادية، هذا الاتساع لدور المؤسسات المالية الدولية في وضع سياسات الاقتصاد الكلي في الاقتصادات التي

## الحواشي

- |   |                                       |
|---|---------------------------------------|
| Weeks 1998. 26  | Anker et al.2003. 1                   |
| Standing1997;ILO2002b. 27                                   | UN 1999;Deere 2004. 2                 |
| . Fodor,E2004b,UNIFEM 2002. 28                              | Berik 2000;Ghosh 2004a ;Jomo 2001. 3  |
| Singh and Zammit 2000;Lim 2000;Floro and 29                 | Malhotra 2003;Hart 2002. 4            |
| Dymski 2000;van Staveren 2002;Baden 1996.                   | Kucera and Milberg 2000. 5            |
| Cho et al.2004;Singh and Zammit 2000 ;van Staveren 2002. 30 | Siegemann 2004. 6                     |
| Cho et al .2004 . 31  | Kabeer and Mahmud 2004. 7             |
| Zhiqin 2000. 32   | Balakrishnan 2002. 8                  |
| Elson 1998. 33  | Seguino 1997. 9                       |
| Elson and Cagatay 2000. 34                                  | Gupta 2002; Oostendorp 2004. 10       |
| Bakker 1994;Elson 1995 . 35                                 | Berik 2004. 11                        |
| Errurk and Cagatay 1995;vanStaveren2002. 36                 | Maurer-Fazio et al.1997;Liu 1998 . 12 |
| UNRISD 2000:33. 37  | Maurer-Fazio and Hughes 2002. 13      |
| Huber 2004;Cagatay and Errurk 2003. 38                      | Packard 2004. 14                      |
| Jomo 2003. 39   | World Bank 1995b:107. 15              |
| Huber 2004 . 40   | Montenegro and Paredes 1999. 16       |
| Packard 2004 ;Lee 2004. 41                                  | Arabsheibani et al.2003. 17           |
| Zammit 2003. 42   | Paus and Robinson 1998. 18            |
| Van der Hoeven 2000. 43                                     | Busse and Spielmann2003. 19           |
| Bangura 2004. 44  | Palma 2003. 20                        |
| Boylan1998a,1998b;Elgie 1998;for a different 45             | Bhattacharya and Rahman 1999. 21      |
| perspective see Goodman1991.                                | Seguino 2000b. 22                     |
| Epstein 2002 . 46   | Seguino 2000a. 23                     |
| Bruno and Easterly1996. 47                                  | Acero 1995 . 24                       |
|   | Seguino 2003b. 25                     |